جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

# الرقابة القضائية على السلطة التقديرية في مجال التأديب "دراسة مقارنة"

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث:

عبد الله محمد عبد الرحيم سعد

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور/ ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : legal
Serial No : 739
Classification : 343

2012

CamScanner

تناولت هذه الدراسة الرقابة القضائية على سلطة الإدارة التقديرية في مجال التأديب، مقارنة بين النظام القانوني الليبي والمصري والفرنسي، بالتعريف بالسلطة التقديرية، وتحديد مفهوم فكرة الملائمة، والفارق بينها وبين السلطة التقديرية للإدارة والتناسب، وتمييزها كرقابة عن رقابة الوجود المادي للوقائع وتكييفها القانوني، وإيضاح التأصيل الفقهي لرقابة الملاءمة في التأديب وذلك بتناول عدة أسس لهذه الرقابة، وهي تدرج العقوبات التأديبية، وإعتبارات العدالة، والطبيعة القضائية للقانون الإداري، والمبادئ العامة للقانون، والتعرض لموقف رجال الفقه الإداري من رقابة الملاءمة بين مؤيد ومعارض، حيث رأي البعض تعارضها مع السلطة التقديرية للإدارة، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتفقد الإدارة فاعليتها، كما أن القاضي الإداري يعجز عن تقدير أهمية الوقائع، بينما رأي الجانب الأخر من الفقه أنها لا تتعارض مع السلطة التقديرية ولا تمثل إعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات، ولا تتناقض مع فاعلية الإدارة، وأن التقدير ليس من الأمور التي لا يستطيع القيام بها إلا أعضاء الإدارة.

وبينت هذه الدراسة وسائل الرقابة القضائية على سلطة الإدارة التقديرية في مجال التأديب، المتمثلة في الرقابة على الانحراف بالسلطة في اتخاذ القرار التأديبي، حيث تعد المصلحة العامة قيداً على السلطة التأديبية تلتزم بتحقيقها في كل قراراتها، والوسيلة الأخرى هي رقابة التناسب التي ابتداعها القضاء الإداري المصري في مجال التأديب، عندما تتجاوز الإدارة حدود سلطتها التقديرية الممنوحة لها في انتقاء العقوبة التأديبية المناسبة للمخالفة الوظيفية.

**الباحث**